



المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل The Scientific Journal of King Faisal University

العلوم الإنسانية والإدارية
Humanities and Management Sciences



The Impact of Credit Rate on Profitability: An Applied Study on the Saudi Banking Sector

Thamer A. Alnoeran¹ and Hmood H. Banikhalid²

¹ Department of Business Administration, Shaqra University, Riyadh, Saudi Arabia
² Business Economics Department, Faculty of Business, Tafila Technical University, Tafila, Jordan

أثر درجة التصنيف الائتماني على ربحية البنوك: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السعودي

ثامر علي النويران¹ وحمود حميدي بني خالد²

¹ قسم إدارة الأعمال، جامعة شقراء، الرياض، المملكة العربية السعودية
² قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الطيبة التقنية، الطفيلة، الأردن

KEYWORDS

الكلمات المفتاحية

Credit rating agencies, ROA, roe, Saudi banks, solvency, standard & poor's

العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، الملاءة، وكالة ستاندراند اند بورز، وكالات التصنيف الائتماني

RECEIVED

الاستقبال

29/01/2020

ACCEPTED

القبول

13/05/2020

PUBLISHED

النشر

01/03/2021



<https://doi.org/10.31773/SJ2021.206>

ABSTRACT

The objective of this research is to monitor the impact of credit rating agencies on different institutions, which constitutes one of the important variables in the contemporary business environment and cannot be overlooked. This study aims to examine the impact of credit rating on the profitability of banks. The focus of the study was the Saudi banking sector during the years 2009–2018, where the sample represented all Saudi banks that have a credit rating by Standard & Poor's agency. Standard & Poor's credit rating scores have been adopted as the credit rating representative, which is the independent variable, while the ROA and ROE have been adopted as indicators of profitability and are the dependent variables. The study has attained several findings, the most important being that Saudi banks witnessed a fluctuation in their credit ratings during the study years. This fluctuation in the levels of solvency ranged from the sufficient to the strong ability to pay long-term obligations in local currency. Moreover, the profitability of these banks was characterized by relative fluctuation despite their positive results. However, the econometrics study indicates that there is no statistically significant impact of credit rating on the profitability of banks. This can be explained by the recent conclusion that the decline in credit ratings in most of these banks, from strong to sufficient levels of repayment obligations, did not affect the confidence of customers, and therefore, did not negatively impact revenue.

المخلص

في بيئة الأعمال المعاصرة لا يمكن إغفال التصنيفات الائتمانية الصادرة من الوكالات المتخصصة في هذا الشأن، وتكمن أهمية هذا البحث برصد أثر وكالات التصنيف الائتماني على المؤسسات المختلفة. إن هذا البحث يهدف تحديداً إلى بيان أثر التصنيف الائتماني على ربحية البنوك، وقد أجريت الدراسة على القطاع المصرفي السعودي خلال الفترة من (2009 – 2018)، إذ مثلت العينة جميع البنوك السعودية الحاصلة على تصنيف ائتماني من قبل وكالة ستاندراند اند بورز (Standard & Poor's). وقد اعتمدت درجات التصنيف الائتماني الصادرة عن وكالة ستاندراند اند بورز (Standard & Poor's) كممثل للتصنيف الائتماني وهو المتغير المستقل، كما اعتمد كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمؤشرات للربحية وهي المتغيرات التابعة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: إن البنوك السعودية شهدت تذبذباً في تصنيفها الائتماني خلال سنوات الدراسة، وكان هذا التذبذب في مدى مستويات جيدة من الملاءة تراوحت بين القدرة الكافية إلى القوية على سداد التزاماتها طويلة الأجل والمقيمة بالعملة المحلية، وكذلك ربحية هذه البنوك إذ تميزت بالتذبذب النسبي بالرغم من إيجابيتها، ولكن الدراسة الإحصائية تشير إلى انعدام الأثر ذي الدلالة الإحصائية للتصنيف الائتماني على ربحية البنوك، وتفسر هذه النتيجة الأخيرة بأن الانخفاض الحاصل في التصنيف الائتماني في معظم هذه البنوك من مستويات القدرة القوية إلى الكافية في سداد الالتزامات لم يؤثر في ثقة العملاء في هذه البنوك وبالتالي لم ينعكس على الإيرادات بالسالب.

1. المقدمة

1.1. تمهيد:

الاقتصاد الأكبر عربياً تحتضنه مكة وأكنافاها ومدينة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مهوى أكثر من مليار مسلم، وفي قلب العالم وعلى مساحة تفوق مليوني متر مربع. ناتج محلي إجمالي يفوق النصف ترليون دولار، من ضمن الخمسين دولة الأعلى بالتعليم والتدريب، عضو مجموعة العشرين، المجموعة التي تضم الاقتصاديات الأكبر في العالم. مستقبل مشرق تغذيه رؤية 2030 الطموحة، وطاقة بشرية شابة حيث إن أكثر من نصف السكان دون الثلاثين، وموارد طبيعية ضخمة (ثاني احتياطي نفطي مؤكد على مستوى العالم). إن هذا الاقتصاد يستفز معاشر الباحثين لدراسة كل جزئية فيه، وقد تناول معداً هذه الدراسة القطاع المصرفي السعودي.

من منطلق العقلانية والرشد الاقتصادي فإن المستثمرين والممولين لن يوجهوا أموالهم إلا إلى الجهة المربحة والموثوقة، بحيث يطمئنوا على استرداد أموالهم وتحقيق العائد المرجو منها، وقد يلجأ هؤلاء إلى بيوت الخبرة التي تعطي النصيحة بناءً على دراسة الوحدات طالبة التمويل، أو قد يقوموا بجهد ذاتي لدراسة الخيارات المطروحة لتوجيه الأموال واختيار أفضلها عائداً وأقلها مخاطرة، والخيار الآخر المطروح أمامهم هو الاستفادة من خدمات شركات التصنيف الائتماني التي تختزل كم هائل من البيانات والمعالجات برمجة يعطي المستثمرين والمقرضين القدرة على تحديد خياراتهم بجهد وتكلفة مناسبين.

ومن أبرز البيانات التي تتم معالجتها لتحديد رتبة الوحدات طالبة الأموال

سواء كانت شركات أو مصارف هو ربحية هذه الجهات، فكما هو معلوم أنه كلما زادت ربحية البنك مع بقاء عوامل السيولة والملاءة على حالها فإن ذلك يعتبر حافزاً لرفع تصنيفه الائتماني، ولكن الأمر الذي يحتاج إلى دراسة ويمثل مشكلة هذا البحث: هل يؤثر التصنيف الائتماني على ربحية المصرف؟ وذلك انطلاقاً من افتراض أن التصنيف الائتماني المرتفع يؤثر على تكلفة الأموال وعلى السمعة السوقية للمصرف وبالتالي على الإيرادات.

وقد أجريت هذه الدراسة على مجموعة من البنوك السعودية الحاصلة على تصنيف ائتماني، فكما هو معلوم فإن الاقتصاد السعودي يعتبر من أكبر الاقتصاديات في المنطقة، حيث يحتل الترتيب التاسع عشر عالمياً، كما إن القطاع المصرفي في السعودية يلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بلغ إجمالي موجودات القطاع عام 2019 حوالي 336 مليار دولار، حيث احتل هذا القطاع الأول عربياً من حيث إجمالي القروض ورأس المال والثاني من حيث الموجودات، ويعمل في هذا القطاع 24 مصرفاً، مما يدل على أهمية هذا القطاع وحجم تأثيره على الاقتصاد السعودي (السهي، 2019).

1.2. مشكلة الدراسة:

المتابع للبنوك السعودية يدرك أنه اعتباراً من عام 2015 فإنها شهدت انخفاضاً جماعياً في تصنيفها الائتماني لدى وكالة ستاندراند اند بورز (Standard & Poor's)، وفي ضوء ما ذكر في التمهيد فإن ذلك يثير عدداً من الأسئلة:

- ما هي درجة التصنيف الائتماني للبنوك السعودية؟
- ما مستويات الربحية التي تحققها البنوك السعودية؟

وفي دراسة حول إمكان استخدام التصنيف الائتماني للتنبؤ بأداء الشركات (Jeppson & others, 2018) وجد الباحثون أن ذلك ممكن وبدقة عالية في مستويات التصنيف الائتماني المرتفعة، أما الشركات ذات التصنيف الائتماني المنخفض فإن التوقع بأدائها مستقبلاً بناءً على تصنيفها الائتماني يكون أكثر دقة.

وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بالموضوع إذ تناولت أثر التصنيف الائتماني على الربحية تحديداً، وهذا الذي لم تطرق له أي دراسة سابقة - في حدود علم الباحثين - كما أن هذه الدراسة تناولت البيئة المصرفية السعودية تحديداً.

2. الإطار النظري

2.1. مفهوم التصنيف الائتماني وأهميته:

نشأت شركات التصنيف الائتماني من صميم الحاجة إلى دليل إرشادي نزيه يسترشد به المستثمرون للاطمئنان إلى الجهة التي يستثمرون أموالهم فيها، ففي الماضي كانت المعاملات الاقتصادية تتم بين أطراف يعرف بعضهم البعض، إلا أن تطور الأسواق المالية وانفتاحها وسرعتها، ووجود عدد كبير من المتعاملين أدى لظهور نقص في المعلومات المتعلقة بالمتعاملين، حيث ظهرت الحاجة لجهات تقدم معلومات موجزة وسهلة الفهم وموثوقة عن مستوى المخاطر المرتبطة في الحكومات والمؤسسات، ومن هنا ظهرت شركات التصنيف الائتماني (سهم، 2017)، ويمكن القول أن جون مودي (Moody Johan) يعد أول من أصدر مؤشرات الجدارة الائتمانية، وكان ذلك عندما صنف سندات شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1909م (التميمي، 2010، ص 12)، ثم بعد ذلك انتشر التصنيف الائتماني للحكومات والمؤسسات على نطاق واسع، حيث تعددت الجهات التي تقوم بإصدار تلك التصنيفات، بالإضافة لظهور أنواع مختلفة من تلك التصنيفات، حيث تشير البيانات إلى أن هناك أكثر من 290 وكالة تصنيف ائتماني منتشرة حول العالم، وتختلف هذه الشركات فيما بينها من حيث الحجم، أو أنواع التصنيفات الائتمانية التي تصدرها، أو انتشارها الجغرافي (محلية وإقليمية) (العبد الوهاب، 2016)، ومع مرور الوقت أصبح لتلك التصنيفات تأثير قوي في عالم المال والأعمال، وأصبح يعتمد عليها في ترجيح مختلف القرارات الاستثمارية (الخويلد، 2010، ص 6).

وتعرف وكالات التصنيف الائتماني بأنها مؤسسات خاصة تتولى إصدار تقييمات مختلفة لمؤسسات أو بلدان، وذلك بقصد إعلام تلك الجهة أو عملاءها عن مدى قدرة أو رغبة تلك الجهة على مقابلة التزاماتها المالية في الوقت المحدد (سهم، 2017).

بشكل عام فإن التصنيف الائتماني يعبر عن رأي الجهة المتخصصة بالتقييم في الملاءة المالية للجهة المقيمة، بالإضافة لتوقع حدوث مخاطر عدم الدفع، ويتم كل ذلك بناءً على معايير كمية ونوعية تشمل مختلف العوامل السياسية والاقتصادية والمالية المحيطة بالجهة المقيمة (عبد السلام، 2009، ص 13)، أو هي عملية تهدف لتوفير المعلومات والتقييم المستقبلي بشأن الملاءة المالية (توفر القدرة على الدفع، والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها) للمؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها (الصالح، 2013).

وقد أصبحت قضية التصنيف الائتماني قضية مهمة وحساسة وخاصة في الأسواق المالية، وذلك كون هذا التصنيف يؤثر على قدرة الدول والشركات على الدخول للأسواق المالية العالمية والحصول على التمويل المطلوب وبكف مقبولة، كما لا بد هنا من الإشارة إلى أن التصنيف الائتماني يمكن أن يكون لدولة أو مؤسسة مالية أو لعملية ائتمانية، وذلك بهدف زيادة الثقة عند مقرضي العميل وتجنبهم المخاطر المالية (الخويلد، 2010، ص 9)، كما يمكن القول أن العديد من الجهات تقول على درجة التصنيف الائتماني المنح من وكالات التصنيف في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع وذلك بناءً على معايير كمية ونوعية، حيث أصبحت الأسواق المالية حساسة جداً لدرجة التصنيف الائتماني التي تصدر من تلك الوكالات، وذلك كون المستثمرين يلجؤون إلى التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر وقدرة

- هل هناك علاقة بين التصنيف الائتماني للبنوك السعودية وربحياتها؟
- هل هناك أثر ذو دلالة احصائية للتصنيف الائتماني للبنوك السعودية على ربحيتها؟

1.3. أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية خاصة لعدة أسباب ومنها:

- إن الربحية هي الهدف الأول للمؤسسات الربحية وبالتالي فإن دراسة كل عامل من الممكن أن يؤثر على هذا الهدف هو من الأهمية بمكان.
- تعاطم دور التصنيف الائتماني كمدخل مهم وملائم لاتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.
- إن الاقتصاد السعودي عموماً هو من أكبر اقتصاديات المنطقة وهو عامل مؤثر رئيس في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن أي دراسة تتناول أحد متغيرات هذا الاقتصاد هي من الأهمية بمكان.

1.4. أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في فحص أثر التصنيف الائتماني على الربحية لعينة من البنوك السعودية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة التصنيف الائتماني للبنوك السعودية، وبيان مستوى التذبذب في هذه التصنيفات.
- دراسة معدلات الربحية للبنوك السعودية، وبيان مستوى التباين في هذه المعدلات عبر الزمن.
- معرفة هل هناك أثر للتصنيف الائتماني للبنوك السعودية على ربحيتها، وإذا كان هناك أثر فدراسة قوة التأثير واتجاهه.

1.5. حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة تأثير التصنيف الائتماني فقط دون أخذ العوامل الأخرى المؤثرة في الربحية.
- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من عام (2009) حتى عام (2018).
- الحدود المكانية: طبقت الدراسة في المملكة العربية السعودية.

1.6. الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة فإن وفي حدود اطلاع الباحثين لا توجد أبحاث ذات صلة مباشرة بموضوع هذه الدراسة، إلا أن هناك دراسات تطرقت للتصنيف الائتماني فقد أجرى (معروف، 2013) دراسته حول دور وكالات التصنيف الائتماني في تفعيل أداء البنوك التجارية، حيث توصل إلى أن البنوك التجارية الجزائرية تعتمد على التقارير التي تصدرها وكالات التصنيف الائتماني في مواجهة المنافسة من باقي البنوك، كما أن تلك البنوك تجتهد في تحقيق الشروط التي يتطلبها التصنيف الائتماني بهدف تحقيق تصنيف أعلى أو المحافظة على التصنيف الحالي، أما دراسة (سهم، 2017) والتي هدفت لبيان دور وكالات التصنيف الائتماني في تحديد معدل كفاية رأس المال والذي يجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر المحتملة، حيث توصلت الدراسة إلى أن البنوك محل الدراسة تعتمد على الطريقة المعيارية لحساب كفاية رأس المال والتي تعتمد على تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني، في حين أن دراسة (العبد الوهاب، 2016) قد توصلت إلى أن إدارات البنوك تجتهد في تقديم كل المعلومات التي يتطلبها التصنيف الائتماني، على الرغم من صعوبة تحقيق بعضاً منها، وذلك من خلال دراسة حالة عدد من البنوك في منطقة الخليج العربي.

وقد أشارت دراسة (Poon and Gup، 2009) إلى عدم موضوعية معايير التقييم وتحديد الأجزاء المتعلقة باختلاف التصنيف باعتبار طلب البنك التصنيف أو قيام الوكالة بتصنيف البنك دون طلب، وقد أجريت هذه الدراسة الشاملة على 460 بنكا تجارياً موزعة على 72 بلداً من عام 1998 إلى 2003، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فوارق في التصنيف الائتماني باعتبار هذا العامل، إذ إن البنوك التي صنفت بناءً على طلبها حازت على تصنيف ائتماني أعلى، كما قام الباحثون (Yung-Ho & others، 2010) بدراسة أثر التصنيف الائتماني على كفاءة البنوك في تايوان من عام 2001 إلى 2003 وذلك بالنظر إليه كعامل إنتاج أو شهرة يمكن تحسنه مما ينعكس على كفاءة البنك، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين التصنيف الائتماني وكفاءة البنك. كما أشارت دراسة (زعتري، 2011) إلى أن ارتفاع درجة التصنيف الائتماني يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاقتراض.

المدين على الوفاء بالتزاماته المالية خاصة في حالة غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار الاستثمار (سها، 2017).

2.2. أنواع التصنيفات الائتمانية:

هناك العديد من الأنواع للتصنيفات الائتمانية وذلك حسب معايير مختلفة منها (العبد الوهاب، 2016):

- **معايير المدة الزمنية:** هناك تصنيفات طويلة الأجل مثل التصنيف المخصص للسندات التي تزيد أجالها عن عام، وتصنيفات قصيرة الأجل وهي التصنيفات التي تستمر لأقل من عام واحد، هذا وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني رموز مختلفة للدلالة على درجات التصنيف الائتماني طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- **معايير الجية الطالبة للتصنيف:** بعض التصنيفات الائتمانية تصدر بناءً على طلب الجية المراد تصنيفها، وهناك تصنيفات تصدر بدون طلب من أي جية حيث تصدر وكالات التصنيف الائتماني تصنيفات مختلفة عند إدراكها أن هناك اهتمام من الأسواق المالية بتلك التصنيفات.
- **معايير الأداة المصنفة:** قد ينصرف التصنيف إلى المقترضين من شركات أو مؤسسات مالية أو شركات تأمين، أو التصنيف الائتماني السيادي، أو درجات التصنيف الائتماني الوطنية (الملائمة المالية للمصدرين).
- **معايير الجية المصنفة:** وينقسم التصنيف الائتماني وفقاً لهذا المعيار إلى تصنيف ائتماني داخلي، وتصنيف ائتماني خارجي، وتصنيف الهيئات الرسمية.

2.3. درجات التصنيف لدى وكالة ستاندراند ان بورز (S&P Global Ratings):⁽¹⁾

وكالة ستاندراند اند بور (S&P Global Ratings) هي مؤسسة أمريكية تقوم بإصدار تصنيفات ائتمانية للحكومات والشركات والإصدارات المالية في 128 بلداً حول العالم، بالإضافة إلى أنها تقدم مجموعة من الخدمات المالية الأخرى كإعداد مؤشرات الأسواق المالية مثل مؤشر ستاندراند اند بورز 500 الذي تمتلكه، وتعتبر هذه الوكالة أحد أهم وكالات التصنيف الائتماني على المستوى العالمي، حيث قامت بإصدار أكثر من مليون تصنيف ائتماني، كما قامت بتصنيف أكثر من 23 تريليون دولار أمريكي من الديون، وتتبع الوكالة لشركة ماكرو هيل ومقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقوم الوكالة بإصدار عدة تصنيفات للبنك الواحد تتناول القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وطويلة الأجل، وبالعملة الوطنية، وبالعملة الأجنبية. وتعتمد الوكالة عدد كبير من الاعتبارات في تحديد التصنيف الائتماني للبنك والمتعلقة بمخاطر الأعمال والمخاطر المالية، من أبرزها: تأثير تنوع المحفظة، هيكل رأس المال، السياسة المالية، السيولة، الحوكمة، بالإضافة لدراسة الظروف العامة المتعلقة بالدولة والقطاع.

بعد تحديد ملاءة البنك تعطي الوكالة رمزاً للبنك المقيم يسهل على متخذ القرار معرفة قدرة البنك على السداد، وفيما يتعلق بالقدرة على سداد الالتزامات طويلة الأجل المقيمة بالعملة الوطنية تعطي الوكالة التصنيفات التالية⁽²⁾:

- **الدرجة (AAA):** وتشير إلى قدرة قوية جداً وإلى أبعد الحدود على السداد، وهو أعلى تصنيف تعطيه هذه الوكالة.
- **الدرجة (AA):** وتشير إلى قدرة قوية جداً على السداد.
- **الدرجة (A):** وتشير إلى قدرة قوية جداً على السداد، ولكن ملاءة المؤسسة أكثر عرضة للتغير من الدرجات السابقة في حال تغيرت الظروف.
- **الدرجة (BBB):** وتشير إلى قدرة كافية على سداد الالتزامات، ولكن من المحتمل أن تضعف هذه القدرة بتغير الظروف وأبرزها الظروف الاقتصادية.
- **الدرجة (BB):** وتشير إلى قدرة كافية على سداد الالتزامات، ومع ذلك فإن المؤسسة تواجه حالات عدم اليقين المستمرة، ومن الممكن أن تتعرض المؤسسة لظروف تجارية أو مالية أو اقتصادية سلبية قد تؤدي إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية.
- **الدرجة (B):** وتشير إلى أنه لدى المؤسسة حالياً القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ومن المحتمل أن تؤدي الظروف التجارية والمالية أو الاقتصادية الضارة إلى إضعاف قدرتها أو رغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية بشأن الالتزام.
- **الدرجة (CCC):** وتشير هذه الدرجة إلى أن قدرة المؤسسة على الدفع مهوثة بوجود ظروف تجارية ومالية واقتصادية مؤتمتة، وفي حال انعكاس الظروف إلى ظروف سلبية فلن تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها.
- **الدرجة (CC):** تشير هذه الدرجة إلى أن المؤسسة لم تتخلف إلى الآن عن الوفاء بالتزاماتها، ولكن وفق ظروفها الحالية فهي معرضة بدرجة كبيرة للتخلف عن

- **الدرجة (C):** وتشير إلى أن المؤسسة معرضة بدرجة كبيرة للتخلف عن السداد.
- **الدرجة (D):** وتشير هذه الدرجة إلى التخلف الفعلي عن السداد أو إعلان الإفلاس أو تخلف مستقبلي يقيني عن السداد.

وفي الدرجات من (AA) إلى (CCC) تعطي إشارة (+) إلى جانب الدرجة إذا كانت المؤسسة بالمستوى الأعلى من الدرجة، وإشارة (-) إذا كانت المؤسسة بالمستوى الأدنى من الدرجة، وإذا لم يكن هناك توقع بتغيير درجة التصنيف خلال المدى المتوسط (سنة شهور إلى سنتين) تعطي الوكالة وصف "مستقر"، وبخلاف ذلك تعطي وصف "نظرة مستقبلية إيجابية" إذا كان التوقع ارتفاع درجة التصنيف، أو "نظرة مستقبلية سلبية" في حال توقع انخفاض درجة التصنيف.

والجدول رقم (1) يوضح الرموز المستخدمة في تصنيفات وكالة ستاندراند ان بورز.

مستوى المخاطر الائتمانية	الوصف	الرموز المستخدمة من قبل الوكالة	معدلات الخسارة عند كل درجة.
درجة الائتمانات	الأكثر أمناً	AAA	0.0016%
	جدارة ائتمانية عالية	AA+	0.0171%
		AA	0.0374%
		AA-	0.0781%
		A+	0.1436%
	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	A	0.2569%
		A-	0.4015%
		BBB+	0.6050%
		BBB	0.8690%
	درجة المضاربة	المتوسطة	BBB-
غير استثمارية		BB+	2.9040%
		BB	4.6265%
		BB-	6.5230%
مخاطرة		B+	8.866%
		B	11.390%
		B-	14.877%
		CCC	19.972%
		D	100%

المصدر: العبد الوهاب، متطلبات التصنيف الائتماني للبنوك، دراسة تطبيقية على البنوك الخليجية، مرجع سابق، ص 93.

2.4. إجراءات التصنيف الائتماني للبنوك:

في حال طلب البنك الحصول على تصنيف من وكالات التصنيف الائتماني فإن الوكالة تعتمد على مجموعة من العوامل الكمية والنوعية لإصدار التصنيف مثل: مخاطر الإدارة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السمعة، مخاطر التمويل والسيولة، الإيرادات والأداء، تنوع الأعمال، والحوكمة، وغيرها من العوامل، هذا وتتم إجراءات التصنيف بالمراحل التالية (الاقرع، 2017):

- **تحليل البنية الاقتصادية والتشغيلية للبنك:** حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم الاقتصاد، ونسبة نمو الناتج المحلي، والتضخم والبطالة، والاستقرار السياسي، والسوق المصرفية، ودور البنك المركزي، وذلك كون الحالة الاقتصادية للدولة تؤثر على أداء البنوك بشكل عام.
- **إعداد الاستبانة المتعلقة بالبنك:** بعد أن تقوم شركة التصنيف الائتماني بتحليل البيانات العامة يتم إعداد استبانة تغطي مواضيع متعددة لعرضها على إدارة البنك، وذلك بهدف الحصول على البيانات اللازمة لإجراء التصنيف.
- **الاجتماع بإدارة البنك:** بعد أن تقوم شركة التصنيف الائتماني بإعداد الاستبانة تعقد اجتماعات متعددة مع إدارة البنك للحصول على المعلومات المطلوبة لإجراء التصنيف.
- **تحليل البيانات:** في هذه المرحلة تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من البنك، واختيار النموذج المناسب لإجراء التصنيف، وذلك حسب نشاط البنك محل التصنيف.
- **إعداد مسودة التقرير:** بعد أن يتم تحليل البيانات تقوم وكالة التصنيف الائتماني بإعداد مسودة التقرير وعرضه على إدارة البنك، لأخذ ملاحظات البنك على التقرير، ومن ثم إجراء أي تعديلات على التقرير أن دعت الحاجة لذلك.
- **إصدار درجة التصنيف الائتماني للبنك:** في هذه المرحلة تقوم وكالة التصنيف الائتماني بعقد اجتماع موسع مع خبراء الوكالة بهدف إصدار درجة التصنيف الائتماني للبنك، ومن ثم نشره في وسائل الإعلام.

2.5. مفهوم الربحية ومؤشراتها:

يعتبر مؤشر الربحية أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي للمؤسسات المختلفة، ولقياس هذا الأداء يتم الاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية وهي النسب المتعلقة بالربحية، والنسب المتعلقة بالأداء الإداري، والنسب المتعلقة بالمديونية والسيولة، أما ما يتعلق بمؤشر الربحية فهو

(2) تعتمد وكالات التصنيف الائتماني على سلم متشابه إلى حد كبير فيما يتعلق بدرجة التصنيف الائتماني مع بعض الفروق البسيطة حيث تعتمد على الحروف (E, D, C, B, A).

(1) <https://www.spglobal.com/ratings/en/about/index.aspx>, (14/12/2019)

3.2.3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، قام الباحثان باختبار أربعة فرضيات وذلك بهدف بيان إذا ما كان هناك أثر لتغير لدرجة التصنيف الائتماني على ربحية البنوك السعودية بمعنى هل ساهمت درجة التصنيف الائتماني في تحقيق مزيد من الأرباح لتلك المصارف (زيادة الإيرادات، وخفض تكلفة الحصول على التمويل)، حيث خصصت الفرضية الأولى للمتغير المستقل، والثانية خصصت للمتغير التابع وهو الربحية فيما خصصت الفرضية الثالثة للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع، فيما كانت الفرضية الرابعة للإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي، والفرضيات هي:

- **الفرضية الأولى:** إن درجة التصنيف الائتماني للبنك السعودي مستقرة عبر الزمن.
- **الفرضية الثانية:** إن ربحية البنوك السعودية مستقرة عبر الزمن.
- **الفرضية الثالثة:** إن هناك علاقة بين التصنيف الائتماني للبنوك السعودية وربحيها.
- **الفرضية الرابعة:** إن لدرجة التصنيف الائتماني للبنوك السعودية أثراً إيجابياً ذا دلالة احصائية على ربحيتها.

3.3.3. متغيرات الدراسة:

3.3.1. قياس المتغير المستقل:

المتغير المستقل هو التصنيف الائتماني، وقد تم اعتماد درجة التصنيف الائتماني للالتزامات طويلة الأجل المقبولة بالعملة المحلية والصادرة من وكالة ستاندراند اند بورز كمؤشر لهذا المتغير، وهذا المتغير ترتيبى حده الأقصى (AAA) وحده الأدنى (D)، وحتى يسهل التعامل مع هذا المتغير احصائياً تم تحويله إلى متغير كمي وذلك بإعطاء كل درجة رقم كما يوضح الجدول رقم (2).

الجدول (2): تحويل رموز التصنيف الائتماني إلى أرقام ترتيبية

Ordinal NO.	Symbol	Ordinal NO.	Symbol	Ordinal NO.	Symbol
61	AAA	STABLE	41	BBB	POSITIVE +
60	AAA	NEGATIVE	40	BBB	POSITIVE +
59	AA	POSITIVE +	39	BBB	POSITIVE -
58	AA	POSITIVE	38	BBB	STABLE +
57	AA	POSITIVE -	37	BBB	STABLE +
56	AA	STABLE +	36	BBB	STABLE -
55	AA	STABLE	35	BBB	NEGATIVE +
54	AA	STABLE -	34	BBB	NEGATIVE +
53	AA	NEGATIVE +	33	BBB	NEGATIVE -
52	AA	NEGATIVE	32	BB	POSITIVE +
51	AA	NEGATIVE -	31	BB	POSITIVE +
50	A	POSITIVE +	30	BB	POSITIVE -
49	A	POSITIVE	29	BB	STABLE +
48	A	POSITIVE	28	BB	STABLE +
47	A	STABLE	27	BB	STABLE -
46	A	STABLE	26	BB	NEGATIVE +
45	A	STABLE	25	BB	NEGATIVE +
44	A	NEGATIVE	24	BB	NEGATIVE -
43	A	NEGATIVE	23	B	POSITIVE +
42	A	NEGATIVE	22	B	POSITIVE -
			21	B	POSITIVE -

المصدر: إعداد الباحثين

3.3.2. قياس المتغير التابع:

المتغير التابع هو الربحية، وعلى الرغم من وجود عدد من المؤشرات في هذا المجال مثل نسبة العائد على الأموال المتاحة، العائد على الودائع، نسبة ربحية السهم، إلا أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية هما الأكثر شيوعاً واستخداماً⁽³⁾، حيث تم اعتمادهما في هذه الدراسة:

- **العائد على الأصول (ROA):** وهو من أبرز مؤشرات الربحية إذ يبين مدى قدرة الشركة على استخدام أصولها في توليد الأرباح، كما أنه يشير لسلامة القرارات الاستثمارية والتشغيلية المتخذة، ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المصرف سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، وقد قام الباحثان بحساب النسبة وفق القانون التالي (Gibson, 2013, p 323,325)، وذلك اعتماداً على التقارير المالية السنوية والمنشورة للبنوك عينة الدراسة.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{متوسط مجموع الأصول}} \times 100\%$$

يعني قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، وهذا الجانب بالإضافة إلى السيولة والملاءة والنشاط يكون الجسم المالي للشركة. ولا يخفى بأن الربحية مهمة جداً للإدارة لأنها أحد أهداف المؤسسات المالية ولارتباطه الوثيق بأهدافها الأخرى المتمثلة بتعظيم ثروة الملاك والسيولة، كما أن هذا الجانب مهم لذوي المصلحة مثل الدائنين والمستثمرون الحاليون والمحتملون والعملاء والموردون والمودعون بالنسبة للبنوك، لذا نجد أن هناك جهداً كبيراً يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين، كما أنه يعد أداة مهمة للحكم على كفاءة الإدارة (Gibson, 2013, p 323, 548).

وتقاس الربحية من خلال عدد من المؤشرات التي تعتمد على مقارنة المفاهيم المختلفة للربح- مثل اجمالي الأرباح، والربح التشغيلي، وصافي الربح بالمبيعات أو بالأصول أو بحقوق الملكية، ومن أبرز هذه المؤشرات: نسبة الربح الإجمالي (مجمول الربح)، نسبة الربح الصافي، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد إلى حقوق الملكية، نسبة العائد إلى رأس المال المستخدم (النعيمي، وآخرون، 2014، ص 106).

2.6. استخدام نسب الربحية في تقييم الأداء المالي:

يتم استخدام نسب الربحية المختلفة في إجراءات التقييم المالي للمؤسسات المختلفة ومنها البنوك، حيث يتم الاعتماد على عدد من المؤشرات في هذا المجال وهي (رشيد، 2017):

- **هامش الربح الإجمالي:** ويسمى بمجمول الربح، وبدل هذا المؤشر على كفاءة الإدارة على تسعير وتوليد المبيعات أو الخدمات التي تقدمها للجمهور، بالإضافة لسيطرتها على الكلف المختلفة، ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة الربح الإجمالي على صافي المبيعات، وكلما زادت هذه النسبة دل على وضعاً أفضل.
- **نسبة هامش الربح التشغيلي:** وتقاس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة تشغيلية، حيث يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة الربح التشغيلي على صافي المبيعات، وأيضاً كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل.
- **نسبة صافي الدخل:** ويتم استخدام هذه النسبة لمعرفة قدرة المبيعات على توليد صافي الدخل، حيث يتم احتسابها من خلال قسمة صافي الدخل على صافي المبيعات، وكلما زادت هذه النسبة كان الوضع أفضل.
- **معدل العائد على الاستثمار:** ويعتمد على هذه النسبة في بيان كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح من مجمل الاستثمار في الموجودات، ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على مجموع الموجودات، وكلما زادت هذه النسبة كان الوضع أفضل.
- **معدل العائد على حقوق الملكية:** ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على حقوق الملكية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على كفاءة الإدارة.

3. الدراسة التطبيقية

3.1. منهجية الدراسة:

- **الجانب النظري:** اعتمد الباحثان في إعداد الإطار النظري وتوضيح المفاهيم على المنهج الوصفي القائم على جمع المعلومات من الكتب والأبحاث سواء العربية منها أو الإنجليزية، وقد اختصر الباحثان ما أمكن ذلك، ولم يُعرض إلا ما دعت ضرورة إليه؛ لتمكين رسالة البحث وإيصالها للقارئ بوضوح.
- **الجانب العملي:** قام الباحثان بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك السعودية من خلال قياس أثر التصنيف الائتماني على ربحيتها.
- **أسلوب جمع البيانات:** تم استقاء البيانات الأساسية (الخام) من مظاهها على الشبكة العنكبوتية الإنترنت، حيث تم الحصول على تاريخ تصنيف البنوك السعودية من الموقع الإلكتروني لوكالة ستاندراند اند بورز (https://www.spglobal.com)، أما البيانات اللازمة لاحتساب الربحية فتم الحصول عليها من الموقع الإلكتروني للبنك محل الدراسة، وإذا تعذر الأمر- لعدم نشر التقارير المالية طيلة فترة الدراسة- فمن موقع شركة أرقام بزنس إنفو وهي شركة متخصصة في نشر المعلومات الاقتصادية والمالية التي تهتم المستثمرين وصناع القرار في العالم العربي (https://www.argaam.com).
- **أسلوب تحليل البيانات:** تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات وقياس العلاقات وذلك بالاستعانة بكل من برنامج (Microsoft Excel) وبرنامج (SPSS)، وقد استخدم الباحثان أدوات الإحصاء الوصفي للتحليل الأولي للبيانات (الوسط، أدنى قيمة، أعلى قيمة، الانحراف المعياري، المدى)، أما بالنسبة لاختبار العلاقات فتم استخدام الانحدار الخطي البسيط ومعامل الارتباط ومعامل التحديد، واختبار المعنوية الإحصائية تم استخدام اختبار T واختبار Wilcoxon.

(3) للمزيد راجع: الخضري، محمد، مؤشرات أداء البنوك، دارشيبيلة للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2013 ص

والبنك السعودي للاستثمار وهو الأقل انحرافاً معيارياً (3.66)، أنظر الشكل رقم (1).

وللتأكد من النتيجة الأخيرة والمتعلقة بالفرضية مدار الاختبار تم اللجوء إلى اختبار ويلكوكسون⁶ لاختبار المعنوية الإحصائية للفروق بين عينتين مترابطتين، وهنا العينة الأولى هي متوسط التصنيف الائتماني للسنوات (2013-2014) وتمثل تصنيف ائتماني مرتفع، والعينة الثانية تمثل متوسط التصنيف الائتماني للسنوات (2017-2018) وتمثل تصنيف ائتماني منخفض، وقد اختير هذا التصنيف اعتماداً على الانخفاض الواضح في التصنيف الائتماني للفترتين – أنظر الشكل رقم (1). وقد كانت النتائج كما في الجدول رقم (3)، والذي يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التصنيف الائتماني في الفترة الأولى والفترة الثانية بدلالة (Sig.=0.016)، وهي أقل من (0.05)، وهذه النتيجة تعزز ما توصلنا إليه من خلال الإحصاءات الوصفية، لذلك نرفض الفرضية القائلة "إن درجة التصنيف الائتماني للبنك السعودي مستقرة عبر الزمن". حيث تم ملاحظة أن هناك اختلاف في التصنيف الائتماني للبنوك السعودية، ولم يكن هناك ثبات لهذا التصنيف حيث تغير هذا التصنيف من فترة لآخرى، فبعد عام 2014 انخفضت التصنيف الائتماني للبنوك السعودية من التصنيف A إلى BB، وقد تزامن ذلك مع أزمة انهيار أسعار النفط وما تلاها، وهذه النتيجة هي تمهيد لاختبار الفرضية الثالثة في هذه الدراسة وتقودنا إلى استفسار مفاده السؤال: بما أن هناك انخفاض معتبر إحصائياً في التصنيف الائتماني للبنوك السعودي، فهل أثر هذا الانخفاض على ربحية تلك البنوك؟

شكل رقم (1) تباين التصنيف الائتماني للبنوك السعودية

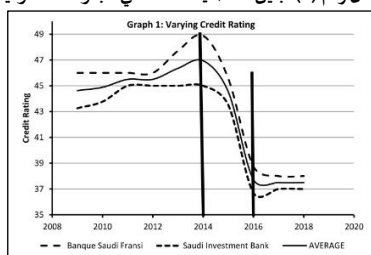


Table (4): Wilcoxon Signed Ranks Test Statistics^(b)

	Average credit rating for the years (2017,2018) - Average credit rating for the years (2013,2014)
Z	-2.414*
Asymp. Sig. (2-tailed)	.016

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS.

3.5.2. اختبار الفرضية الثانية:

"إن ربحية البنوك السعودية مستقرة عبر الزمن". بالنظر إلى نتائج التحليل الوصفي في الجدول رقم (5) أدناه نرصد الاستنتاجات التالية:

• إن جميع بنوك العينة قد حققت أرباحاً موجبة، وقد تراوحت بالمتوسط بين: (Mean_{ROA}=1.4%, Mean_{ROE}=9.8%) لدى بنك الاستثمار السعودي إلى (Mean_{ROA}=3%, Mean_{ROE}=19.9%) لدى مصرف الراجحي.

Table (5): Descriptive Statistics of Profitability

	ROA			ROE		
	Range	Mean	Std. Deviation	Range	Mean	Std. Deviation
National Commercial Bank	.007	.02080	.002044	.056	.17070	.017920
Banque Saudi Fransi	.008	.01950	.002506	.061	.13700	.023310
Saudi Investment Bank	.009	.01380	.002898	.074	.09810	.023340
Arab National Bank	.003	.01840	.000966	.051	.13660	.014714
Riyad Bank	.006	.01840	.001955	.035	.11030	.011402
SAMBA	.004	.02300	.001247	.099	.14670	.031052
Al Rajhi Bank	.017	.03000	.006200	.082	.19880	.031414
Banks Average	.004	.02060	.001174	.037	.14270	.011096
Valid N (listwise)						

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS.

• يشير المدى Range إلى أن ربحية بنوك العينة قد تباينت من فترة إلى أخرى بمعدل لا يقل عن 0.3% بالنسبة للعائد على الأصول و3% بالنسبة للعائد على حقوق الملكية؛ مما ينفي فرضية استقرار ربحية البنوك السعودية، نظراً لاختلاف قيم الربحية من فترة لآخرى، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري (Std. Deviation)، ويمكن رصد هذه النتيجة بالنظر للشكل رقم (2) والذي يمثل متوسط مؤشرات الربحية خلال سنوات الدراسة. وهنا يبرز التساؤل هل التباين في التصنيف الائتماني قد انعكس على ربحية البنوك محل الدراسة؟

(6) هو اختبار لا معلمي (Nonparametric) بديل لاختبار T test لاختبار معنوية الفرق بين عينتين مترابطتين، وقد تم اللجوء إلى هذا النوع من الاختبارات لكون عدد بنوك العينة أقل من 30.

العائد على حقوق الملكية (Return On Equity (ROE): وتبين هذه النسبة الأرباح المتحققة مقابل كل ريال في رأس المال، ويحظى هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل الإدارة وذلك لأنه يعبر عن مدى تحقيق الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الإدارة والمتعلق بمعدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل ملاك المصرف، حيث يعد معياراً لتعظيم ثروتهم، كما أنه يعتبر أيضاً مؤشراً على النمو والتطور، وقد قام الباحثان بحساب النسبة وفق القانون التالي (Gibson, 2013, p 323,330)، وذلك اعتماداً على التقارير المالية السنوية والمنشورة للبنوك عينة الدراسة.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{متوسط مجموع حقوق الملكية}} \times 100\%$$

3.4. مجتمع وعينة الدراسة:

• يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك السعودية، والتي من البديهي تكون مريحة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ومدرجة على موقع المؤسسة الإلكتروني تحت بند البنوك المرخصة وعددها (13) بنكا (<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/BankingControl/Pages/LocalBanks.aspx>, 28/12/2019).

• أما عينة الدراسة فتتكون من سبعة بنوك، وهي عينة قصدية شملت كل البنوك السعودية الحاصلة على تصنيف ائتماني من قبل وكالة ستاندرد اند بورز. وتمثل العينة 53.8% من مجتمع الدراسة، وهي نسبة مقبولة من الناحية الإحصائية.

3.5. اختبار فرضيات الدراسة:

3.5.1. اختبار الفرضية الأولى:

"إن درجة التصنيف الائتماني للبنك السعودي مستقرة عبر الزمن". بالنظر إلى نتائج التحليل الوصفي في الجدول رقم (3) أدناه نرصد الاستنتاجات التالية:

• تشير الحدود الدنيا للتصنيف الائتماني (Minimum) إلى أنه بالرغم من التذبذب في معدل التصنيف الائتماني إلا أن التصنيف لم ينخفض عن مستوى (BBB) مع نظرة مستقرة وكان من نصيب البنك السعودي للاستثمار خلال الفترة من 22 شباط 2016 ولغاية تاريخ كتابة هذه النتيجة 23 تشرين أول 2019، وهو معدل تصنيف جيد إذ يشير إلى أن البنك لديه قدرة كافية على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل المقيمة بالعملة الوطنية في ظل الظروف الاقتصادية الحالية⁽⁴⁾.

Table (3): Descriptive Statistics of Credit Rating

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
National Commercial Bank	10	9.00	38.00	47.00	44.1380	4.07410
Banque Saudi Fransi	10	10.88	38.00	48.88	44.0890	4.15618
Saudi Investment Bank	10	8.30	36.70	45.00	42.1230	3.66529
Arab National Bank	10	10.88	38.00	48.88	44.0890	4.15618
Riyad Bank	10	9.00	38.00	47.00	44.1620	4.04204
SAMBA	10	9.00	38.00	47.00	43.9970	3.97609
Al Rajhi Bank	10	9.00	38.00	47.00	43.9970	3.97609
Banks Average	10	9.39	37.86	47.25	43.8000	3.97461
Valid N (listwise)	10					

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS.

• تشير الحدود العليا للتصنيف الائتماني (Maximum) إلى أن البنوك السعودية بالمجمل قد حصلت في السنوات الأولى للدراسة وتحديدًا الفترة من (2009 ولغاية 2014) على تصنيفات مرتفعة نسبياً (A) فأعلى، وقد كان أعلى تصنيف من نصيب كل من البنك السعودي الفرنسي والبنك العربي الوطني عند مستوى (A) مع نظرة مستقبلية إيجابية خلال الفترة من 5 حزيران 2013 ولغاية 17 كانون أول 2014 لكلا البنكين، وهو معدل تصنيف مرتفع إذ يشير إلى قدرة قوية لدى البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل المقيمة بالعملة الوطنية ما لم تتغير الظروف الاقتصادية الراهنة. على العموم وكما يشير الوسط الحسابي لكل التقييمات التي حصلت عليها البنوك محل الدراسة (Mean) فإن لدى البنوك السعودية قدرة كافية إلى قوية على سداد التزاماتها طويلة الأجل والمقيمة بالعملة المحلية إذ بلغ المتوسط (43.80) وهو ما يعادل رمزاً درجة تصنيف (A).

• يشير المدى Range إلى أن التصنيف الائتماني لجميع البنوك محل الدراسة قد تباين من فترة إلى أخرى بمعدل لا يقل عن ثمانية درجات فرعية، وقد تم احتساب المدى من خلال الفرق بين أعلى نسبة وصل لها ال ROA ناقصاً أدنى نسبة وصل لها⁵، حيث أن الانتقال من التصنيف A إلى BB هو انتقال ب 8 درجات؛ مما ينافي فرضية استقرار التصنيف الائتماني للبنوك السعودية، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري (Std. Deviation)، ويمكن توضيح هذا الاستنتاج بياناً يتمثل التصنيف الائتماني للبنك السعودي الفرنسي وهو الأكثر انحرافاً معيارياً (4.15).

(4) https://www.standardandpoors.com/en_US/web/guest/article/-/view/sourceld/504352 (23/10/2019).

(5) راجع جدول رقم (2).

الجدول (6): معلمات الانحدار الخطي

Independent variable	Dependent variable	β	Sig.	R ²
CRnbc	ROAnbc	0.000	0.095	0.310
CRnbc	ROEnbc	0.001	0.478	0.065
CRbsf	ROAbsf	0.000	0.349	0.110
CRbsf	ROEbsf	0.003	0.101	0.300
CRsib	ROAsib	0.000	0.648	0.027
CRsib	ROEsib	0.001	0.676	0.023
CRanb	ROAanb	0.000	0.378	0.098
CRanb	ROEanb	0.002	0.123	0.271
CRrb	ROArb	0.000	0.919	0.001
CRrb	ROErb	0.001	0.581	0.040
CRsamba	ROAsamba	0.000	0.514	0.055
CRsamba	ROEsamba	0.004	0.088	0.321
CRrajhi	ROArajhi	0.001	0.268	0.150
CRrajhi	ROErajhi	0.004	0.114	0.282

4. النتائج والتوصيات

4.1. النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التصنيف الائتماني للبنوك السعودية تذبذب بين المستوى القوي في دفع الالتزامات إلى المستوى الكافي لدفع الالتزامات وهي درجات ملاءة جيدة جداً في مجملها.
- إن السنوات الأخيرة شهدت هبوطاً عاماً في التصنيف الائتماني للبنوك السعودية، مع التأكيد على بقاء التصنيف الائتماني ضمن المستويات الجيدة جداً.
- بالرغم من تذبذب مستويات الربحية لدى البنوك السعودية إلا أنها بقيت ضمن المستويات الإيجابية طيلة فترة الدراسة.
- لا يوجد أثر للتصنيف الائتماني على ربحية البنوك السعودية ضمن المستويات الحالية من الملاءة.
- لا ينعكس التذبذب في التصنيف الائتماني في المستويات المرتفعة منه على الربحية، فيما تحتاج هذه العلاقة إلى مزيد من الدراسة في حال كان التذبذب في التصنيف الائتماني كبيراً.

4.2. التوصيات:

على ضوء النتائج فإن الدراسة توصي مؤسسة النقد العربي السعودي وكذلك البنوك السعودية بوجود دراسة أسباب الانخفاض في التصنيف الائتماني لعموم البنوك السعودية للفترة من عام 2014 وما تلاها، وإذا لم تكن هناك مبررات قوية لهذه التغيرات (كالتذبذبات الحاصلة في أسعار النفط) فيجب ان يناقش الأمر مع وكالات التصنيف الائتماني؛ إذ من الممكن أن تكون تصنيفات هذه الوكالات عامل ضغط على الاقتصاد السعودي مستقبلاً. وعلى المدى الطويل يجب التفكير بإنشاء وكالة تصنيف ائتماني مستقلة ومحايدة.

كما يمكن الإشارة هنا إلى إمكانية إجراء مقارنات بين البنوك السعودية وبنوك أخرى خارج السعودية في هذا المجال، واستخلاص الفروقات إن وجدت، حيث من الممكن أن يكون هذا الموضوع عنواناً لبحثاً آخر يعطي المزيد من الاستنتاجات والتي يمكن تعميمها بمزيد من الضمانات الموثوقة.

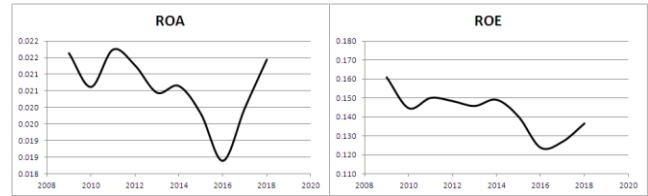
نبذة عن المؤلفين

ثامر علي النويران

قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، الرياض، السعودية، 00962776902504، thamer177@hotmail.com

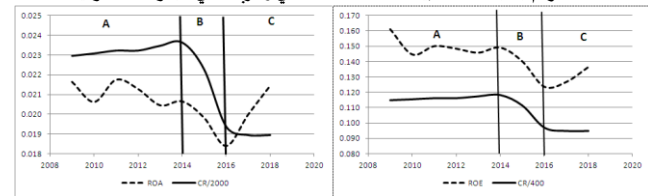
د. النويران أستاذ الاقتصاد المساعد في جامعة شقراء، حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الهاشمية، وماجستير ودكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية من جامعة اليرموك (الأردن)، وقد كانت رسالته في الدكتوراه عن تقييم التجربة الأردنية في مجال التخاصبة من منظور اقتصادي إسلامي، كما نشر عدد من البحوث في الاقتصاد والصرافة الإسلامية من أبرزها: " العمل الخيري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية" والمنشور في مجلة جامعة أم القرى، و " اثر النمو الاقتصادي

الشكل رقم (2) تباين ربحية البنوك السعودية



3.5.3. اختبار الفرضية الثالثة:

" إن هناك علاقة بين التصنيف الائتماني في البنوك السعودية وربحيتهما." بالنظر الأولي إلى الشكل رقم (3) والذي يربط متوسط مؤشرات الربحية بمتوسط درجة التصنيف الائتماني نجد أن هذه العلاقة قد مرت بثلاث مراحل: المرحلة (A) وتمثل الفترة من 2009 إلى 2014 وقد تميز المتغيرين باستقرار نسبي ويقدر بأن الارتباط بينهما بأنه قوي وموجب، المرحلة (B) وتمثل الفترة 2015 و 2016 ونلاحظ انخفاض المتغيرين معا ودون وجود فاصل زمني وتقدر العلاقة بينهما بأنها قوية جداً وموجبة، المرحلة (C) وتمثل الفترة 2017 و 2018 نلاحظ انفصام العلاقة تماماً بين المتغيرين إذ أتجه التصنيف الائتماني إلى الاستقرار بينما اتجهت مؤشرات الربحية إلى الارتفاع. وبالتالي فإن الملاحظة المباشرة تشير إلى تأثير مترام دون وجود ابطاء زمني للتصنيف الائتماني على الربحية وأن الدالة ليست خطية ولربما تكون تربيعية.

الشكل رقم (3): العلاقة بين التصنيف الائتماني والربحية في البنوك السعودية⁷

3.5.4. اختبار الفرضية الرابعة:

" إن لدرجة التصنيف الائتماني للبنوك أثراً إيجابياً ذا دلالة احصائية على ربحيتها." تم تصميم نموذج قياسي يتكون من 14 دالة موضحة أدناه:

$$\begin{aligned} \text{Profitability} &= f(\text{Credit Rating}) & (1) \\ ROA_1 &= \alpha + \beta CR_1 + \mu_1 & (2) \\ ROE_1 &= \alpha + \beta CR_1 + \mu_1 & (3) \\ & & (4) \\ ROA_7 &= \alpha + \beta CR_7 + \mu_7 & (13) \\ ROE_7 &= \alpha + \beta CR_7 + \mu_7 & (14) \end{aligned}$$

وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير معلمات النموذج (α ، β)، كما تم اختبار الدلالة الاحصائية للتقدير باستخدام اختبار (t-test)، إذ تم اعتماد مستوى ثقته (95%) لقبول النتائج، كما تم اختبار القوة التفسيرية للنموذج باستخدام معامل التحديد (R^2)، وكانت النتائج كما في الجدول (6).

ونلاحظ انعدام الأثر ذا الدلالة الإحصائية لدرجة التصنيف الائتماني على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في كل بنوك العينة وذلك بدلالة ($\text{sig} > 0.05$)، ويؤكد هذه النتيجة انخفاض القوة التفسيرية للمتغير المستقل على التغيرات الحادثة في المتغير التابع وذلك بدلالة أن R^2 لم تتجاوز 0.35.

⁷ تم تعديل قيمة درجة التصنيف الائتماني CR ليتسنى لنا رسم المتغيرين في رسم واحد وذلك بتقسيم قيمة المتغير 2000 (CR/2000) وعلى 400 (CR/400) على التوالي.

- and Principles'. Cairo, Egypt: Sheikh Library. [in Arabic]
- Al-Khowaileh, S. (2010). Al-tasniif alaitimani lilmasarif 'Banking credit rating'. In: *The Global Financial Crisis Conference and How to Address its Effects*, Lebanon, 02/05/2010. [in Arabic]
- Al-Nuaimi, A. and Al-Saqi, S.M. (2014). *Al'iidarat Almalial: Alnazariat Waltatbiq* 'Financial Management: Theory and Practice'. 5th edition. Amman, Jordan: Dar Al Masirah. [in Arabic]
- Al-Sahli, A.R. (2019) *Alaiqtisad Alsa'udi Waruyat 2030, 'Arqam Wahaqayiq* 'Saudi Economy and Vision 2030, Figures and Facts'. Riyadh, Saudi Arabia: Najd for Publishing and Distribution. [in Arabic]
- Al-Salieh, H. (2013). Al-tasniif alaitimani lilmasarif al'iislaamiyat wa'uthrat fi tatwir alsuwq almalialat al'iislaamiyat 'The credit rating of Islamic banks and their impact on the development of the Islamic financial market'. In: *The Symposium on Islamic Banks and the Challenges of Globalization*, Oman, 09/11/2013. [in Arabic]
- Al-Tamimi, A.S. (2010). *Ahamiyat Al-tasniif Alaytmanii Fi Takhdid Almadayniat Alkharjia* 'The Importance of Credit Rating in Reducing External Debt'. Cairo, Egypt: Dar Al-Fekr Al-Jama'i'a. [in Arabic]
- Argaam, A. (2019). *Financial Report*. Available at: <https://www.argaam.com/en/company/financial-pdf/3/2020> (accessed on 01-10-2019)
- Belazzouz, B.A. and Madani, A. (2010). Al-tasniif alaitimani bayn musabib lil'azmat almalialat alealamiat walbahth ean mukhrij lha 'The credit rating between the cause of the global financial crisis and the search for a way out'. In: *An Introduction to the Fourth International Conference in Kuwait about the Global Economic Crisis from the Perspective of the Islamic Economy*, College of Business Administration, Kuwait, 15-16/12/2010. [in Arabic]
- Gibson, H.C. (2013). *Financial Statement Analysis*. 13th edition. Mason, OH: South-Western.
- Jeppson, N. H., Geiszler, M. C. and Salerno, D. F. (2018). Firm credit ratings and financial analyst forecast performance. *Economic and Business Review for Central and South-Eastern Europe*, 20(3), 347–441. doi:10.15458/85451.69
- Maarouf, N. (2013). *Dawr Wikalat Al-tasniif Alaytmanii Fi Taf'eel 'Ada' Al-bunuk Altijaria* 'The Role of Credit Rating Agencies in Activating the Performance of Commercial Banks'. Master's Dissertation, Al-Arabi Bin Mahidi University um Al-Bawaki, Algeria. [in Arabic]
- Madani, A. (2013). Dawr wikalat al-tasniif alaitimani fi sinaeat al'azamat fi al'aswaq almalialat wamutatalabat 'iislahiha 'The role of credit rating agencies in crisis industry in financial markets and the requirements for their reform'. *Academic Journal of Social and Human Studies*, n/a(10), 53–61. [in Arabic]
- Maghari, A.R. (2013). Dawr wikalat al-tasniif alaytmanii fi taqyim alqiam almalialat wa'athariha ealaa sayr al'aswaq almalialat alduwalia 'The role of credit rating agencies in evaluating financial values and their Impact on the progress of international financial markets'. *Majallat Abad Iqisadiyah*, n/a(3), 33-66. [in Arabic]
- Poon, W.P.H., Lee, J. and Gup, B.E. (2009). Do solicitations matter in bank credit ratings? Results from a study of 72 countries. *Journal of Money, Credit and Banking*, 41(2–3), 285–314. doi:10.1111/j.1538-4616.2009.00206.x
- Poon, W.P.H. and Firth, M. (2005). Are unsolicited credit ratings lower? International evidence from bank ratings. *Journal of Business Finance & Accounting*, 32(9–10), 1741–71. doi:10.1111/j.0306-686X.2005.00646.x
- Rashid, A. (2017). *Tahlil Al'ada' Almalial Lilmuasasat* 'Analysis of Institutional Financial Performance'. 2nd edition. Beirut: Hafez Publishing House. [in Arabic]
- Sama. (2019). *Local Banks*. Available at: <http://www.sama.gov.sa/en-US/BankingControl/Pages/LocalBanks.aspx> (accessed on 01/10/2019)
- Siham, Z. (2017). Dawr wikalat al-tasniif alaitimani fi hisab mueadal kifayat ras almal wfaqan limutatalabat lajnat bazal 'The role of credit rating agencies in calculating the capital adequacy ratio according to the requirements of the basel committee'. *Journal of Economic and Financial Studies, University of the Martyr Hama Lakhdar, Algeria*. 10(3), 89–101. [in Arabic]
- Yung-Ho, C., Chun-Mei, M. and Ming-Yuan, S. (2010). Efficiency and credit rating in Taiwan banking: Data envelopment analysis estimation. *Applied Economics*, 42(20), 2587–600.
- Zaatar, R. (2011). *Al-tasniif Alaitimani Wafaq Tatbiqih Fi Alaiqtisad Alswry: Dirasat Tatbiqia* 'Credit Rating and Prospects for its Application in the Syrian Economy: an Applied Study'. Unpublished Master's Dissertation, University of Aleppo, Aleppo, Syria. [in Arabic]
- على معدل البطالة في الأردن" والمنشور في مجلة دراسات -جامعة عمار تليبي في الجزائر.
- حمود حميدي بني خالد**
قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الطفيلة التقنية، الطفيلة، الأردن،
00962779187945 .hmoodhmedi@gmail.com
- د. بني خالد استاذ الاقتصاد المساعد في جامعة الطفيلة التقنية في الأردن، حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية من جامعة اليرموك (الأردن) وقد كانت رسالته حول الفكر الاقتصادي للإمام الماوردي ، نشر عدد من البحوث في الاقتصاد والمالية من أبرزها " The Impact of Oil price on the G7's inflation rate " والمنشور في مجلة (International Journal of Economics and Finance) ، و " The Impact of Bank Credit on Inflation in Jordan " والمنشور في مجلة (International Business Research) ، يعمل أستاذا جامعيًا في جامعة الطفيلة التقنية منذ عام 2015، وقد عمل قبل ذلك باحثًا اقتصاديًا في وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية.
- المراجع**
- الأقرع، عبد الحميد. (2017). *التصنيف الائتماني الأسس والمبادئ*. القاهرة، مصر: مكتبة الشيخ.
- بلعزوز، بن علي، و مداني، أحمد. (2010). التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها: دراسة وضعية شرعية. في: المؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، الكويت، 15-16/12/2010.
- التميمي، عبد السلام. (2010). أهمية التصنيف الائتماني في تخفيض المديونية الخارجية. القاهرة، مصر: دار الفكر الجامعي.
- الخويلد، سليمان. (2010). التصنيف الائتماني للمصارف. في: المؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجات أثارها، لبنان، بدون تاريخ.
- رشيد، عبد الرحمن. (2017). *تحليل الأداء المالي للمؤسسات*. الطبعة الثانية. بيروت، لبنان: دار حافظ للنشر.
- زعتري، رامي. (2011). *التصنيف الائتماني وآفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري: دراسة تطبيقية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.
- سهم، زرقان. (2017). دور وكالات التصنيف الائتماني في حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لأخضر، الجزائر، 10(3)، 89-101.
- السهيلى، عبد الرحمن. (2019). *الاقتصاد السعودي وروية 2030*، أرقام وحقائق. الرياض، السعودية: نجد للنشر والتوزيع.
- الصالح، حمزة. (2013). التصنيف الائتماني للمصارف الإسلامية وأثره في تطوير السوق المالية الإسلامية. في: ندوة المصارف الإسلامية وتحديات العولمة، عُمان، بدون تاريخ.
- عبد السلام، ادريس. (2009). *المصارف الإسلامية والتصنيف الائتماني*. في: مؤتمر المصرفية الإسلامية وقفات للتقييم، السودان، بدون تاريخ.
- العبد الوهاب، حمدان. (2016). *متطلبات التصنيف الائتماني للبنوك، دراسة تطبيقية على البنوك الخليجية*، مجموعة دراسات مصرفية. القاهرة، مصر: مكتبة الرحاب للنشر والتوزيع.
- مداني، أحمد. (2013). دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الاسواق المالية ومتطلبات إصلاحها. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 5(2)، 53-61.
- معروف، نسبية. (2013). دور وكالات التصنيف الائتماني في تفعيل أداء البنوك التجارية. رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- مغاري، عبد الرحمن. (2013). دور وكالات التصنيف الائتماني في تقييم القيم المالية وأثرها على سير الأسواق المالية الدولية. *أبعاد اقتصادية*، 3(1)، 66-33.
- النعيمي، عدنان و الساقى، سعدون مهدي. (2014). *الإدارة المالية: النظرية والتطبيق*. الطبعة الخامسة. عمان، الأردن: دار المسيرة.
- Abdul Salam, I. (2009). Al-masarif al'iislaamiyat waltasniif alaytmany 'Islamic banking and credit rating'. In: *Islamic Banking Conference and Stages for Valuation*, Sudan, 20/02/2010. [in Arabic]
- Al-Abdul-Wahab, H. (2016). *Mutatalabat Al-tasniif Alaitimani Lilbnwk, Dirasatan Tatbiqiat Ealaa Al-bunuk Alkhalijia* 'Banks' Credit Rating Requirements, An Applied Study on Gulf Banks, Group of Banking Studies'. Cairo, Egypt: Al-Rehab Library for Publishing and Distribution. [in Arabic]
- Al-Aqra', A. (2017). *Al-tasniif Alaitimani Al'usus Walmubadi'* Credit Rating: Basis